الأمم المتحدة S/PV.4479

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٤٧٩**

الأربعاء، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أغيلار سنسر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد دوتريو
	الكاميرون	السيد امبايو
	كولومبيا	السيد فرانكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد غوكول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

02-26409 (A)
0226409

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سوف أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة إلى السيد كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

يستمع مجلس الأمن، في هذه الجلسة، إلى إحاطة إعلامية من السيد كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

أرحب بالسيد بريندرغاست وأعطيه الكلمة.

السيد بريندرغاست (تكلم بالانكليزية): في إحاطات إعلامية سابقة إلى المجلس، وصفنا ظهور المؤسسات السياسية "الناشئة" عن سياق سياسي فوضوي اتسم بسنوات حرب طويلة. وقد تم اختبار مرونة هذه المؤسسات الهاشة ويستمر اختبارها، ويتزايد وضوح طبيعة التحديات التي تواجهها. وحدث التقدم السياسي بمعدل أسرع مما توقعه أغلبية الناس، على ما أعتقد. وبدأت ردود فعل العناصر التي ستلحق بها أكبر خسائر من إرساء نظام مستقر وديمقراطي في أفغانستان.

ونقطة التحول التالية على طريق الاستقرار المحدد في عملية بون هي انعقاد اجتماع طارئ لمجلس الحل والعقد (لوياجيرغا)، من المقرر عقده في ٢٢ حزيران/يونيه، سيؤدي بدوره إلى تشكيل سلطة انتقالية. وسيعتمد عقد المجلس في جو خال من الخوف أو التخويف على قدرة المؤسسات الوليدة على فرض وجودها مقابل تهديدات الفوضى. وفي حين تتحمل السلطة المؤقتة المسؤولية الأساسية عن ذلك، فإن المجتمع الدولي ومجلس الأمن، بشكل خاص، عليهما القيام بدور هام.

واسمحوا لي بعرض المرحلة الابتدائية للنظام السياسي الناشئ في أفغانستان.

كانت أهم مهمتين عاجلتين للسلطة المؤقتة إنشاء لجنة مستقلة خاصة لعقد الاجتماع الطارئ لمجلس الحل والعقد (لوياجيرغا) وإعادة إنشاء الخدمة المدنية. وكما يعرف المجلس، تمت تسمية أعضاء لجنة المجلس في ٢٥ كانون الثاني/يناير، عملا باتفاق بون، وبحضور الأمين العام. وافتتحت أعمال اللجنة في ٧ شباط/فبراير. وتحرز اللجنة تقدما في سبيل وضع النظام الأساسي لعقد المجلس وتصريف أعماله. ومن المنتظر إعلان النظام الأساسي في ٢١ آذار/مارس، ويوافق رأس السنة الأفغانية.

وبدأ المفوضون، بمصاحبة موظفي الأمم المتحدة، القيام بزيارات إلى مقاطعات أفغانستان، بغرض زيادة الوعي بدور اللجنة والتماس المشورة من الشعب فيما يتصل بجعل المجلس (لوياجيرغا) تمثيليا ومنصفا بالقدر الممكن. وعقدت اجتماعات عامة ناجحة للغاية في مقاطعات غور وبميان وباكتيا، ونانجهار، حيث أبدى الأفغان تأييدا ساحقا للمجلس في وقت الطوارئ، بما في ذلك تأييد لمشاركة المرأة.

وفي الوقت نفسه، أعرب الأفغان عن خوف من أن تؤثر الجماعات المسلحة على اختيار مندوبي اللجنة أو على انتخابهم – حيث ينص اتفاق بون على الإجرائين كليهما. وقد تمكنت اللجنة حتى الآن، من العمل دون تدخل من الأطراف الخارجية، ولكن هناك مخاوف مشروعة من تزايد

الضغط السياسي على اللجنة، بدرجة ملحوظة، مع اقتراب تاريخ تكوين المجلس (لوياجيرغا). وقد وردت تقارير بالفعل عن انتشار جماعات الضغط وتوزيع أموال من جانب شخصيات قوية تحاول إدخال أعداد كبيرة من مؤيديهم في مجلس الحل والعقد. وتعمل اللجنة على وضع آليات لتقليل هذه الأخطار والإغراءات إلى أدنى حد ممكن. ويقوم مكتب السيد الإبراهيمي برصد العملية عن كثب.

وأود هنا أن ألاحظ مع الامتنان، أن لجنة لوياجيرغا تلقت مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من المملكة المتحدة لتغطية التكاليف اللوجستية والإدارية. وهذه المنحة المقدمة في الوقت المناسب سمحت للجنة ببدء عملها الحاسم فورا، وكان هذا من الاعتبارات الهامة نظرا للضغط الموجود بالنسبة للالتزام بالجدول الزمني المحدد في بون.

وحدث تقدم ملحوظ أيضا بالنسبة للأولوية الثانية، وهي إعادة إنشاء الخدمة المدنية. وأهم ما حدث هو أن السلطة المؤقتة تمكنت من صرف مرتبات موظفي الخدمة المدنية في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وقد أتاح ذلك عودة موظفي الخدمة المدنية إلى العمل وبدء الحكومة في أداء مهامها، ووجه كذلك إشارة هامة بشأن إمكانية الاعتماد على السلطة المؤقتة وثباتها. وقد دفعت المرتبات من صندوق الإدارة المؤقتة الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأود هنا أن أتوجه بالشكر إلى جميع البلدان التي ساهمت في هذا الصندوق، على ما أبدته من سخاء، وأن ألاحظ مرة أخرى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قام بعمل ممتاز فيما يتصل بإيصال هذه الأموال إلى الحكومة في الوقت المناسب، قدر الإمكان، رغم عدم وجود هيكل أساسي مصرفي معاصر.

وربما سمح المجلس لي أيضا بأن أذكره، مع ذلك، بما حث السيد الإبراهيمي مجموعة الـ ٢١ والمجلس على القيام به، خلال زيارته الأخيرة، فيما يتصل بتسليم ملايين إضافية من الدولارات اللازمة فورا. فبدون توفير هذه الملايين اليوم، قد تقل فائدة البلايين التي تعهدت بها حكومة طوكيو، بدرجة كبيرة. وكما سبق أن قلنا، فإن السلطة المؤقتة بحاجة إلى الخبز اليوم أكثر من حاجتها إلى وعود بتوفير كعكة غدا.

لقد وجه مكتب السيد الإبراهيمي والسلطة المؤقتة انتباههما إلى إنشاء اللجنة القضائية ولجنة حقوق الإنسان. وستعمل هاتان الهيئتان على توفير الأسس لسيادة القانون في أفغانستان، فضلا عن السيادة المنصفة للقانون العادل. إن تاريخ أفغانستان الحديث أدى إلى معاناة سكانها من غياب القانون فضلا عن طغيان القانون المزعوم.

ومن التطورات السياسية المشجعة أيضا دبلوماسية الرئيس قرضاي وإدارته - ففي زيارات إلى البلدان المجاورة التي يعتبر تأييدها وعدم تدخلها من الأمور الحاسمة لنجاح عملية بون، قامت الإدارة المؤقتة بتحسين الأوضاع وأقامت علاقات طيبة. وكان السيد قرضاي نفسه سفيرا بالنسبة لاحتياجات أفغانستان الماسة التي تتطلب مساعدة دولية وكذلك بالنسبة لتطلعات أفغانستان القائمة على مبادئ المسؤولية الدولية والتعاون الدولي.

ولكن أهم ما يدعو إلى التفاؤل، رد الفعل الإيجابي لعملية بون من جانب المواطنين الأفغان، الذين كانوا ضحايا للحرب لفترة طويلة. فقد ظهر تأييدهم الساحق بأساليب مختلفة: وذلك من خلال استقبال السكان الحماسي للسيد قرضاي خلال زياراته الأخيرة إلى هيرات وجلال آباد، وعن طريق تسابق سكان المقاطعات على المشاركة في أعمال لجنة الحل والعقد. ومن خلال عدد اللاجئين الأفغان العائدين طوعيا إلى بلدهم.

لقد قال الرئيس قرضاي إن الشعب الأفغاني هو أهم موجوداته. فيسهل نسيان أن هذه هي أول مرة منذ سنوات

عديدة تتاح فيها للإنسان العادي فرصة الإعراب عن مشاعره؛ فقد كان صوته مقيدا قبل ذلك نتيجة للحرب أو الطغيان أو لكليهما معا. وهو يبدي رغبة قوية وواضحة في إنجاح عملية بون، وفي أن يكف الذين يقاومون العملية أو يعملون على تقويضها عما يفعلون.

ونأتي الآن إلى مسألة الأمن في أفغانستان. وهنا تزداد صعوبة الفصل بين المسائل المتصلة بالأمن والمسائل المتصلة بالتطورات السياسية. إن أهم الوظائف الأساسية للدولة هي، في النهاية، كفالة أمن مواطنيها من الاعتداء الخارجي أو الظلم الداخلي.

ورغم التقدم الإيجابي عموما الذي تحقق على الجبهة السياسية، واجهت السلطة المؤقتة، في الآونة الأخيرة، تهديدين رئيسيين للأمن، ذكرهما السيد الإبراهيمي خلال الإحاطة التي قدمها هنا يوم ٦ شباط/فبراير. وهما تعبئة الفصائل المتنافسة في مدينة مزار الشريف الشمالية، ومعركة بين محافظين متنافسين في مدينة غرديز الجنوبية.

وفي الشمال، وفي أعقاب وساطة السلطة المؤقتة والأمم المتحدة، ازداد الوضع هدوءا. وتم إنشاء قوة شرطة قوية متعددة الأعراف مكونة من ٦٠٠ فرد، ولجنة أمنية قُبلت فيها جميع الأحزاب السياسية، وانسحبت الوحدات المسلحة إلى ثكناتها. ومع ذلك، أدى القتال بين قائدي حاميتين عسكريتين إلى وفاة اثنين وجرح الكثيرين. وتفيد تقارير من الشمال بوجود تحرش ضد البشتون من جانب الطاجيك والأوزبيك.

وفي غرديز، ما زال خطر تجدد القتال قائما، على الرغم من أن الحالة قد أصبحت مستقرة حتى الآن في أعقاب تعيين الرئيس قرضاي لحاكم جديد هناك. ولذلك، وفي كلتا الحالتين، تحترم سلطة الإدارة المؤقتة على النحو الواجب من جانب العناصر السياسية والعسكرية الفاعلة خارج كابول بغية الحيلولة دون العودة إلى الحرب وإلى عقلية أمراء الحرب.

وفي نفس الوقت، تواجه السلطة المؤقتة تحديات متزايدة في مناطق أخرى. وأبلغ عن قتال منخفض الحدة في مقاطعة فرح بين ثلاثة من القادة المتنافسين على السلطة. وفي قندهار تستمر عملية نزع السلاح، بالرغم من أن بعض المجموعات قد قاومت بنشاط تسليم أسلحتها إلى الحكومة المحلية. ووفقا للتقارير الصحفية التي نشرت مؤخرا، أعلن حاكم هيلماند أنه يرفض الحظر الذي فرضته السلطة الانتقالية على إنتاج الأفيون، لأن كابول ليست لديها القوة لإنفاذ هذا الحظر. وفي كابول ذاتها أغتيل طبعا وزير النقل بوحشية بدوافع قد تكون سياسية، كما نشر على نطاق واسع.

وبالرغم من الانتهاكات التي تعرض لها الأمن في كابول مؤخرا، والذي نشرت الصحافة الدولية تقارير صحفية عنها، فقد انخفض معدل الجريمة بصفة عامة وتحسن الأمن. ويعزى هذا التحسن بدرجة كبيرة إلى أداء قوة المساعدة الأمنية الدولية، التي وصلت إلى قوامها الكامل في الثامن عشر من هذا الشهر ولديها الآن ٥٠٠ ٤ جندي يقومون يوميا بثلاثين دورية على مدار الساعة. وستزيد هذه الدوريات خلال الأسابيع المقبلة بغية التصدي للعناصر الخارجة عن القانون في كابول. وسيتركز الاهتمام خاصة على الحي الخامس في غرب كابول بعد حادثتي إطلاق نار على أفراد قوة المساعدة الأمنية الدولية.

وقد بدأ أيضا تدريب الكتيبة الأولي في الجيش الأفغاني على يد القوة. ووصل المجندون الجدد من جميع أنحاء البلد لإدماجهم فيما سيصبح وحدات متوازنة من الناحية العرقية والجغرافية. وقضى فريق تقييم من الولايات المتحدة

عدة أيام مؤخرا في كابول ناقش فيها عملية تكوين جيش أفغاني جديد وإسهام الولايات المتحدة في تدريبه.

والاجتماع الذي عقد في برلين بتاريخ ١٣ شباط/فبراير بشأن الدعم الدولي للشرطة الأفغانية عزز عملية إنشاء قوة الشرطة الأفغانية. وحضر الاجتماع ١٨ بلدا و ١١ منظمة دولية، منها منظمة الأمم المتحدة. وقدمت حكومة ألمانيا تقريرها الذي أعدته بعثة لتقصي الحقائق أوفدت إلى كابول وتعهدت بسخاء بتقديم مبلغ ١٠ ملايين يورو في عام ٢٠٠٢ لدعم تدريب الشرطة الأفغانية وتجديد مباني الشرطة. وقدمت الحكومة الألمانية أيضا منحة مكونة من ٥٠ مركبة، ستصل إلى العاصمة. وهناك مساهمات أخرى كبيرة وعدت بتقديمها باكستان وبلجيكا وروسيا والنرويج والهند. أما المملكة المتحدة فقد وفرت بالفعل معدات الاتصال والزي الرسمي. وهناك اجتماع آخر عن الشرطة من المقرر عقده في آذار/مارس، ويتوقع من المشاركين فيه أن يقدموا خططا أكثر تفصيلا.

ولا بد لي في الوقت نفسه من أن أشير إلى أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية لا تزال تقتصر على كابول، في حين أن الأخطار الرئيسية التي تهدد السلطة المؤقتة تأتي من المقاطعات. ولذلك، فإن هناك خطرا مستمرا يتمثل في أن جهاز الأمن الحالي، الأفغاني والدولي، لا يتصدى بصورة كافية للأخطار التي تهدد الأمن والتي يتعذر حاليا التثبت منها وأنه من المرجح أن تزيد كلما اقترب موعد اجتماع مجلس أهل الحل والعقد. وإننا مدركون بطبيعة الحال لأن هناك الكثير من النقاش بشأن هذا الموضوع في عواصم البلدان الممثلة هنا والمساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ولا يسعني إلا أن أكرر تأكيد ما سبق أن ذكره الأمين العام وممثله الخاص، وكذلك الرئيس قرضاي: أي أن مسألة الأمن لا تزال هي الشغل الشاغل، والأسلوب الذي يتصدى المجتمع الدولي والأفغان لها معا ربما يقرر في المستقبل القريب جدا، ما إذا كانت عملية بون ستنجح أم لا.

وأودّ الآن أن أنتقل إلى مسألة تتأثر أيضا تأثرا عميقا بالحالة الأمنية، وهي حالة الأنشطة الإنسانية التي نضطلع بها في أفغانستان. إن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تواصل توطيد وجودها في سائر أنحاء البلد، مما يزيد من قدرتنا على الوصول إلى أضعف المستضعفين. وقد تم تعزيز قدرة وكالات الإغاثة على تسليم المواد غير الغذائية بوصول طائرة هرقل ثالثة. وقد أكدت طاجيكستان بأن خمسة معابر حدودية إضافية ستفتح للتعجيل في تسليم المساعدة الإنسانية.

وستشرع وكالات المعونة، بالتعاون مع الإدارة المؤقتة، في تنفيذ برنامج لمساعدة المشردين داخل أفغانستان واللاجئين في البلدان المجاورة للعودة إلى بيوتهم. وينتظر أن يبدأ في الأول من آذار/مارس مخطط تجريبي لمدة ثلاثة أسابيع لعودة اللاجئين الموجودين في باكستان الذين يرغبون في العودة إلى المنطقة الشرقية من أفغانستان. وستقدم المساعدة طوال هذه الفترة، لعودة حوالي ٢٠٠ أسرة يوميا عن طريق تقديم مبلغ مقطوع. ومن المقرر القيام بعملية مماثلة لقندهار. ومن المقرر أن يبدأ البرنامج الرئيسي لعودة اللاجئين مبدئيا في أوائل نيسان/أبريل.

بيد أني أود أن أضيف أن أي موجة جديدة من اللاجئين من أفغانستان إلى باكستان تبرز عدم الاستقرار المزمن. ومنذ بداية هذا الشهر تقريبا، وصل نحو ٢٠٠ ٠٠٠ أفغاني إلى حدود تشامان مع باكستان بعد سفرهم لعدة أسابيع بحثا عن المساعدة والحماية. ويتواصل وصول المئات كل يوم. وتشير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون للاجئين إلى أن العديد من اللاجئين الجدد ينتمون إلى الباشتون الذين يهربون من انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف المناطق من البلاد.

وقد قام برنامج الأغذية العالمي بتسليم أكثر من ٣٢٥ ٠٠٠ طن متري من المساعدة الغذائية إلى أفغانستان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وقد دخل حوالي ٣٨ في المائة من معونة البرنامج هذا الشهر من ترميز في أوزبكستان، الذي يجعل منها أهم طريق لدخول الإمدادات الغذائية إلى أفغانستان في الوقت الحاضر. وسيبدأ برنامج الأغذية العالمي التوزيع العام في المناطق الحضرية في مدينة قندهار في ١٤ آذار/مارس وسيستهدف حوالي ٣٦٠ ٠٠٠ شخص بنحو ٣ ٠٠٠ طن متري من الأغذية، بعد التوزيعات الوحيدة المماثلة في كابول وهرات ومزار الشريف.

ويجري تقدير سريع لعدد الأشخاص المشردين داخليا لتقرير أعدادهم بدقة، ومواقعهم الأصلية، واحتياجاتهم وما إذا كانوا يرغبون في العودة إلى منازلهم. وتتمثل الخطة في تحويل تركيز المساعدة من مخيمات المشردين داخليا إلى الأماكن التي سيعودون إليها.

وأخيرا، ستقدم غدا في كابول آخر أرقام الاحتياجات المالية للبرنامج الدولي للمساعدة الانتقالية. وهذه الوثيقة، التي تم إعدادها في تشاور وثيق مع الإدارة المؤقتة، تمثل الاحتياجات الإنسانية الفورية في أفغانستان لعام ٢٠٠٢. وأود أن أردد نداءات الأمين العام والسيد الإبراهيمي إلى المجتمع الدولي لمواصلة دعم السلطة المؤقتة وشعب أفغانستان، الذي بدأت تتكشف الآن احتياجاته المريعة في العديد من الحالات.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أتطرق بصورة موجزة إلى حالة بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان.

أولا، يسرني إبلاغكم بأن نائب الممثل الخاص الجديد، نايجل فيشر، قد وصل إلى كابول في ١٤ شباط/فبراير. وسوف يتولى رئاسة برامج الأمم المتّحدة للإغاثة والإنعاش والتعمير. ونأمل قريبا بتسمية النائب المعني بالجانب السياسي.

ولدى مكتب السيد الإبراهيمي أيضا مستشار لشؤون الشرطة، تمت إعارته بشكل مؤقت من إدارة عمليات حفظ السلام، وسوف يتولى التنسيق مع وزارة الداخلية وإسداء المشورة إلى المنظمات الأمنية في أفغانستان. وأخيرا، وصل إلى البعثة مستشار لشؤون حقوق الإنسان، معار مؤقتا من المفوضية. وفي ٩ آذار/مارس ستعقد حلقة عمل أفغانية في مجال حقوق الإنسان، تقرر أن تتزامن مع زيارة المفوضة السامية لحقوق الإنسان ماري روبنسن إلى كابول، ومع الاحتفال بيوم المرأة العالمي. ويؤمل أن تؤدي حلقة العمل هذه إلى إرساء الأساس اللازم لإنشاء لجنة لحقوق الإنسان التي أشرت إليها في وقت سابق من هذه الإحاطة الإعلامية.

وتقوم منظومة الأمم المتحدة بوضع اللمسات النهائية على خطتها للبعثة الجديدة، التي ستسمى بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. وستقدّم قريبا إلى المجلس في شكل تقرير للأمين العام. وفي هذه الأثناء، يجري اتخاذ الإجراءات المالية والإدارية اللازمة لتيسير إنشاء بعثة متكاملة للأمم المتحدة في أفغانستان ودعمها بالاستناد إلى رسالتكم، يا سيادة الرئيس، المؤرخة ٨ شباط/فبراير والقرارات اللاحقة التي اتخذها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ولهذا الدعم، ولكل أشكال الدعم الأخرى – الملموسة منها وغير الملموسة – التي ما فتئ المجلس من خلالها يدعم جهودنا لمساعدة عودة أفغانستان إلى الاستقرار، فإني أشكر المجلس كثيرا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد بريندرغاست على إحاطته الإعلامية الشاملة.

بموجب التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى المشاورات غير الرسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.